

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون



الجلسة ٣٩٩٩

الجمعة، ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩، الساعة ١٢/٢٠
نيويورك

الرئيس: السيد دانغي ريوكا (غابون)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد غرانوفسكي
الأرجنتين السيد بتريا
البحرين السيد بوعلاي
البرازيل السيد كورديرو
سلوفينيا السيد تورك
الصين السيد تشن هواصن
غامبيا السيد جاغني
فرنسا السيد ديجاميه
كندا السيد فأولر
ماليزيا السيد رستم
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جيرمي غرينستوك
ناميبيا السيدة أنجابا
هولندا السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة سوديربرغ

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1999/49)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة
في أنغولا (S/1999/49)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلي أنغولا والبرتغال يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعترض، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة كولهودا كروز (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد مونتيرو (البرتغال) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام (S/1999/49) المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1999/521، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي والبرتغال وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/1999/147 و S/1999/509، اللتين تتضمنان نص رسالتين مؤرختين ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ و ٤ أيار/مايو ١٩٩٩، على التوالي، موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا.

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار (S/1999/521) المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٣٧ (١٩٩٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة سوديربرغ (الولايات المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد الولايات المتحدة بقوة القرار المعروض علينا اليوم. ويبين هذا القرار تصميم المجلس على كفالة أن ينفذ المجلس الجزاءات المفروضة على يونيتا تنفيذيا تماما. وأنه فقط من خلال تنفيذ هذه الجزاءات يمكن للمجتمع الدولي أن يقلص من قدرة يونيتا على شن الحرب وتحسين احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية لهذا الصراع، وهو صراع لا يزال يلحق خسائر فادحة بشعب أنغولا.

طريق إعادة توزيع الموارد المتوفرة حاليا في الميزانية العادية حسب الاقتضاء. وتتوقع الولايات المتحدة أن تقدم مساهمة للصندوق الاستئماني، ونحث الدول الأخرى على أن تسهم إسهاما مماثلا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيأتي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

وتعرب الولايات المتحدة عن استحسانها وتقديرها مبادرة السفير فاو، رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على أنغولا، الذي سيسافر إلى بلدان المنطقة خلال الأسابيع القليلة القادمة لمناقشة سبل تحسين تنفيذ الجزاءات على يونيتا.

وترحب الولايات المتحدة أيضا بإنشاء أفرقة خبراء تتولى مهمة التحقيق في انتهاكات الجزاءات، ونأمل في أن توفر الموظفين لهذه الأفرقة. إلا أننا يجب أن نوضح فهما للأحكام المتعلقة بالميزانية في هذا القرار. ونفهم أن نضقات هذه الأفرقة سيأتي بها في المقام الأول صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ لهذا الغرض وعن